المنار

المجلد السابع عشر

١٣١٥

يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولو الألباب

فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب

قال عليه الصلاة والسلام : إذا رأيتم صدوقي و« منار » فكنار الطريق

مصر سلخ ذي القعدة ١٣٣٢ هـ ق ٣٠ الخريف الثاني ١٢٩٣ هـ ش ١٩ اكتوبر ١٩١٤ م

صفات الباري تعالى

تحقيق الحق في مذاهب السلف واختلاف الخلف فيها

فتوى للامام الشوكاني رحمه الله تعالى

اعلم ان الكلام في الآيات والاحاديث الواردة في الصفات قد طالت ذيوله، وتشعبت أطرافه، وتباينت فيه المذاهب، وتفاوتت فيه الطرائق، وتخالفت النحل. وسبب هذا عدم وقوف المنتسبين الى العلم حيث أوقفهم الله، ودخولهم في أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، ومحاولتهم لعلم شيء استأثر الله بعلمه، حتى تفرقوا فرقا، وتشعبوا شعبا، وصاروا أحزابا، وكانوا في البداية ومحاولة الوصول الى ما يتصورونه من العامة مختلفي المقاصد، متبايني المطالب

فطائفة وهي أخف هذه الطوائف المتكلفة علم مالم يكلفها الله سبحانه بعلمه أثما، وأقلها عقوبة وجرما، وهي التي أرادت الوصول الى الحق والوقوف على الصواب، لكن سلكت في طلبه طريقة متوعرة، وصعدت في الكشف عنه الى عقبة كؤود، لا يرجع من سلكها سالما فضلا عن أن يظفر فيها بمطلوب صحيح. ومع هذا أصّلوا أصولا ظنوها حقا، فدفعوا بها آيات قرآنية، وأحاديث صحيحة نبوية، واعتلوا في ذلك الدفع بشبهة واهية، وحالات مختلفة

وهؤلاء هم طائفتان الطائفة الاولى هي الطائفة التي غلت في التنزيه فوصلت الى حد يقشعر عنده الجلد، ويضطرب له القلب، من تعطيل الصفات الثابتة بالكتاب والسنة ثبوتا أوضح من شمس النهار، وأظهر من فلق الصباح، وظنوا هذا من صنيعهم موافقا للحق، مطابقا لما يريده الله سبحانه، فضلوا الطريق المستقيمة وأضلوا من رام سلوكها

والطائفة الاخرى هي طائفة التي غلت في اثبات القدرة غلوا بلغ الى حد أنه لا تأثير لامره، ولا اختيار لسواه، وأفضى ذلك الى الجبر المحض، والقسر المخالص

فلم يبق لبعثة الرسل وانزال الكتب كبير فائدة، ولا يعود ذلك على عباده بعائدة؛ وجاؤا بتأويلات للآيات البينات ، ومحاولات لحجج الله الواضحات ، فكانوا كالطائفة الاولى في الضلال والاضلال، مع ان كلا المقصدين صحيح ، ووجه كل منهما صبيح ، لولا ماشانه من الغلو القبيح .

وطائفة توسطت[1] ورامت الجمع بين الضب والنون، وظنت انها قد وقفت بمكان بين الافراط والتفريط ، ثم أخذت كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث تجادل وتناضل وتحقق وتدقق في زعمها، وتجول على الاخرى وتصول بما ظفرت به مما يوافق ماذهبت اليه ، وكل حزب بما لديهم فرحون ، وعند الله تلتقي الخصوم

ومع هذا فهم متفقون فيما بينهم على أن طريق السلف أسلم ، ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم ، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية بطريق الخلف ان تمنى محققوهم وأذكياؤهم في آخر أمرهم دين العجائز ، وقالوا هنيأ للعامة! فتدبر هذه الأعلمية التي كان حاصلها أن يهنأ من ظفر لاهل الجهل(؟) البسيط، ويتمنى أنه في عدادهم ، وممن تدين بدينهم ، ويمشي على طريقتهم. فان هذا ينادي بأعلى صوت ويدل بأوضح دلالة، على أن هذه الأعلمية التي طلبوها الجهل خير منها بكثير. فما ظنك بعلم يقر صاحبه على نفسه ان الجهل خير منه ، ويتمنى عند البلوغ الى غايته ، والوصول الى نهايته، ان يكون جاهلا به، عاطلا عنه؟ ففي هذا عبرة للمعتبرين، وآية بينة للناظرين ، فهلا عملوا على جهل هذا المعارف التي دخلوا فيها بادئ بدء ، وسلموا من تبعاتها ، وأراحوا أنفسهم من تعبها ، وقالوا كما قال القائل :

رأى الامر يفضي الى آخر فصير آخره أولا

وربحوا الخلوص من هذا التمني والسلامة من هذه التهنئة للعامة ؛ فان العاقل لايتمنى رتبة مثل رتبته أو دونها ، ولا يهنئ لمن هو مثله أو دونه ، بل لا يكون ذلك الا لمن رتبته أرفع من رتبته، ومكانه أعلى من مكانه، فيالله العجب من علم يكون الجهل البسيط أعلى رتبة منه، وأفضل مقداراً بالنسبة اليه ! وهل سمع السامعون بمثل هذه الفرية أو نقل الناقلون مايماثلها أو يشابهها

(١) هي فرقة الاشعرية التي توسطت بين المعتزلة والجبرية السابق ذكرها

واذا كان حال هذه الطائفة[١] التي قد عرفناك انها أخف الطوائف تكلفا، وأقلها تبعة فما ظنك بما عداها من الطوائف التي قد ظهر فساد مقاصدها، وتبين بطلان مواردها ومصادرها، كالطوائف التي أرادت بالمظاهر التي تظاهرت به كياد الاسلام وأهله، والسعي في التشكيك فيه، بايراد الشبه وتقرير الامور المفضية الى القدح في الدين وتنفير أهله عنه[٢]

وعند هذا تعلم ان خير الامور السالفات على الهدى، وشر الامور المحدثات البدائع[٣]، وان الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، هو ما كان عليه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وقد كانوا رحمهم الله تعالى وأرشدنا إلى الاقتداء بهم، والاهتداء بهديهم، يمرون آيات الصفات على ظاهرها، ولا يتكلفون علم مالا يعلمون، ولا يحرفون ولا يأولون، وهذا المعلوم من أقوالهم وأفعالهم، والمتقرر من مذاهبهم، لا يشك فيه شاك، ولا ينكره منكر، ولا يجادل فيه مجادل، وان نزغ من بينهم نازغ، أو نجم في عصرهم ناجم، أوضحوا للناس أمره، وبينوا لهم أنه على ضلالة، وصرحوا بذلك في المجامع والمحافل، وحذروا الناس من بدعته، كما كان منهم لما ظهر معبد الجهني وأصحابه وقالوا «ان الامر أنف»[٤] فتبرؤا منه، وبينوا ضلالته وبطلان مقالته للناس، فحذروه، الا من ختم الله على قلبه وجعل على بصره غشاوة

وهكذا كان من بعدهم يوضح للناس بطلان أقوال أهل الضلال ويحذرهم منها، كما فعله التابعون رحمهم الله بالجعد بن درهم ومن قال بقوله وانتحل نحلته الباطلة[٥]

ثم ما زالوا هكذا لا يستطيع المبتدع في الصفات ان يتظاهر ببدعته، بل

---

(١) الاشعرية　(٢) هذا وصف طوائف الباطنية كالاسماعيلية والبابية

(٣) هذا بيت شعر أوله: وخير الامور الخ جعله نثرا

(٤) أنف بضمتين أي مستأنف جديد، يعني أن أفعال الباري تعالى ليست بقدر سابق، ولا نظام اقتضته الحكمة، وانما يبتدئ كل فعل ابتداء، وهم القدرية أي منكرو القدر

(٥) هم الجهمية منكرو الصفات الالهية

يتكتمون بها كما يتكتم الزنادقة بكفرهم. وهكذا سائر المبتدعين في الدين على اختلاف البدع وتفاوت المقالات الباطلة

ولكنا نقتصر ههنا على الكلام في هذه المسئلة التي ورد السؤال عنها وهي مسئلة الصفات وما كان من المتكلفين علم مالم يأذن الله بأن يعلموه، وبيان ان امرار آيات الصفات على ظاهرها هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وان كل من اراد من نزاغ المتكلفين، وشذاذ المحرفين المتأولين، أن يظهر ما يخالف المرور على ذلك الظاهر، قاموا عليه وحذروا الناس منه . وبينوا لهم انه على خلاف ماعليه اهل الاسلام

فصار المبتدعون في الصفات، القائلون بأقوال تخالف ماعليه السواد الاعظم من الصحابة والتابعين، وتابعيهم في خبايا وزوايا لا يتصل بهم الا مغرور، ولا ينخدع بزخارف اقوالهم الا مخدوع، وهم مع ذلك على تخوف من اهل الاسلام . وترقب لنزول مكروه بهم من حماة الدين، من العلماء الهادين، والرؤساء والسلاطين ، حتى نجم ناجم المحنة ، وبرق بأرق الشر من جهة الدولة، ومن لهم في الامر والنهي والاصدار والايراد أعظم صولة . وذلك في الدولة المأمونية بسبب قاضيها أحمد بن أبي دؤاد . فعند ذلك أطلع المتكلمون في تلك الزوايا رءوسهم ، وانطلق ما كان قد خرس من ألسنتهم، وأعلنوا مذاهبهم الزائفة، و بدعهم المضلة ودعوا الناس اليها، وجادلوا عنها، وناضلوا المخالفين لها ، حتى اختلط المعروف بالمنكر، واشتبه على العامة الحق بالباطل، والسنة بالبدعة

ولما كان الله سبحانه قد تكفل باظهار دينه على الدين كله وحفظه عن التحريف والتغيير والتبديل . أوجد من علماء الكتاب والسنة لهم في كل عصر من العصور من يبين للناس دينهم، وينكر على أهل البدع بدعهم ، فكان لهم — ولله الحمد — المقامات المحمودة ، والمواقف المشهورة ، في نصر الدين . وهتك المبتدعين

و بهذا الكلام القليل الذي ذكرناه تعرف أن مذهب السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم هو إمرار آيات الصفات على ظاهرها ، من دون تحريف لها، ولا تأويل متعسف لشيء منها، ولا جبر ولا تشبيه ولا تعطيل، يفضي اليه كثير من

التأويل. وكانوا اذا سأل سائل عن شيء من الصفات تلوا عليه الدليل، وأمسكوا عن القال والقيل، وقالوا قال الله هكذا ولا ندري بما سوى ذلك، ولا نتكلف ولا نتكلم بما لم نعلمه ولا أذن الله لنا بمجاوزته . فان أراد السائل أن يظفر منهم بزيادة على الظاهر زجروه عن الخوض فيما لا يعنيه ، ونهوه عن طلب مالا يمكن الوصول اليه، الا بالوقوع في بدعة من البدع التي هي غير ماهم عليه . وما حفظوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحفظه التابعون عن الصحابة ، وحفظه من بعد التابعين عن التابعين .

وكان في هذه القرون الفاضلة ، الكلمة في الصفات متحدة، والطريقة لهم جميعا متفقة ، وكان اشتغالهم بما أمرهم الله بالاشتغال به ، وكلفهم القيام بفرائضه ، من الايمان بالله وإقام الصلاة وايتاء الزكاة والصيام والحج والجهاد . وانفاق الاموال في أنواع البر ، وطلب العلم النافع ، وارشاد الناس الى الخير على اختلاف أنواعه ، والمحافظة على موجبات الفوز بالجنة والنجاة من النار ، والقيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والاخذ على يد الظالم بحسب الاستطاعة ، وبما تبلغ اليه القدرة ، ولم يشتغلوا بغير ذلك مما لم يكلفهم الله بعلمه ، ولا تعبدهم بالوقوف على حقيقته ؛ فكان الدين اذ ذاك صافيا عن كدر البدع ، خالصا عن شوب قذر التمذهب

فعلى هذا النمط كان الصحابة والتابعون وتابعوهم، وبهدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهتدوا ، وبافعاله وأقواله اقتدوا ، فمن قال انهم تلبسوا بشيء من هذه المذاهب الناشئة في الصفات أو غيرها ، فقد أعظم عليهم الفرية ، وليس بمقبول في ذلك ؛ فان نقول الائمة المطلعين على أحوالهم العارفين بها الآخذين لها عن الثقات الاثبات ، ترد عليه وعليهم وتدفع في وجهه

يعلم ذلك كل من له علم ، ويعرفه كل عارف . فاشدد يديك على هذا . واعلم أنه مذهب خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم . ودع عنك ماحدث من تلك التمذهبات في الصفات وأرح نفسك من تلك العبارات التي جاء بها المتكلمون واصطلحوا عليها، وجعلوها أصلا يرد اليه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فان وافقاها

فقد وافقا الاصول المقررة في زعمهم ، وان خالفاها فقد خالفا الاصول المقررة في زعمهم ، ويجعلون الموافق لها من قسم المقبول والمحكم ، والمخالف لها من قسم المردود والمتشابه ؛ ولو جئت بألف آية واضحة الدلالة ظاهرة المعنى ، أو ألف حديث مما ثبت في الصحيح ، لم يبالوا به ولا رفعوا اليه رءوسهم ، ولا عدوه شيئا . ومن كان منكرا لهذا فعليه بكتب هذه الطوائف المصنفة في علم الكلام . فانه سيقف على الحقيقة ويسلم هذه الجملة ولا يتردد فيها

ومن العجب العجيب ، والنبأ الغريب ، ان تلك العبارات الصادرة عن جماعة من أهل الكلام ، التي جعلها من بعدهم أصولا ، لا مستند لها الا مجرد الدعوى على العقل ، والفرية على الفطرة . وكل فرد من أفرادها تنازعت فيه عقولهم ، وتخالفت فيه ادراكاتهم ، فهذا يقول حكم العقل في هذا كذا . وهذا يقول حكم العقل في هذا كذا . ثم يأتي بعدهم من يجعل ذلك الذي يعقله من يقلده ويقتدي به أصلا يرجع اليه ، ومعيارا لكلام الله وكلام رسوله ، يقبل منهما ما وافقه ويرد ما خالفه . فيالله ويالمسلمين ! ويالعلماء الدين ! من هذه الفواقر الموحشة التي لم يصب الاسلام وأهله بمثلها ؟

وأغرب من هذا وأعجب وأشنع وأفظع ، انهم بعد أن جعلوا هذه التعقلات التي تعقلوها — على اختلافهم فيها ، وتناقضهم في معقولاتها — أصولا ترد اليها أدلة الكتاب والسنة ، جعلوها أيضا معيارا لصفات الرب سبحانه ، فما تعقله هذا من صفات الله قال به جزما ، وما تعقله خصمه منها قطع به . فأثبتوا لله الشيء ونقيضه ، استدلالا بما حكمت به في صفات الله عقولهم الفاسدة وتناقضت في شأنه ، ولم يلتفتوا الى ما وصف الله به نفسه ، ووصفه به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ بل ان وجدوا ذلك موافقا لما تعقلوه جعلوه مؤيدا له ومقويا ، وقالوا قد ورد دليل السمع ، مطابقا لدليل العقل ؛ وان وجدوه مخالفا لما تعقلوه جعلوه واردا على خلاف الاصل ، ومتشابها وغير معقول المعنى ، ولا ظاهر الدلالة ، ثم قابلهم المخالف لهم بنقيض قولهم ، فافترى على عقله ، بأنه قد تعقل خلاف ما تعقله خصمه ، وجعل ذلك أصلا يرد اليه أدلة الكتاب والسنة ، وجعل المتشابه عند أولئك محكما عنده ، والمخالف لدليل العقل عندهم موافقا له عنده

فكان حاصل كلام هؤلاء انهم يعلمون من صفات الله ما لا يعلمه ، وكفاك بهذا

وليس بعده شيء ؛ وعنده يتعثر القلم حياء من الله عز وجل

وربما استبعد هذا مستبعد. واستكبره مستكبر ، وقال ان في كلامي هذا مبالغة وتهويلا، وتشنيعا وتطويلا، وان الامر أيسر من ان يكون حاصله هذا الحاصل الذي ذكرت ، وثمرته مثل هذه الثمرة التي أشرت اليها. فأقول: * خذ جملة البلوى ودع تفصيلها * واسمع ما يصك سمعك ، ولولا هذا الالحاح منك ما سمعته ولا جرى القلم بمثله

هذا أبو علي [1] وهو رأس من رءوسهم ، وركن من أركانهم ، واسطوانة من أساطينهم ، قد حكى عنه الكبار منهم ، وآخر من حكى ذلك عنه صاحب شرح القلائد — يقول : والله لا يعلم الله من نفسه الا ما يعلم هو !! فخذ هذا التصريح ، حيث لم تكتف بذلك التلويح ، وانظر هذه الجرأة على الله التي ليس بعدها جرأة ، فيالأم أبي علي الويل! أينهق بمثل هذا النهيق ، ويدخل نفسه في هذا المضيق؟ وهل سمع السامعون بيمين أفجر من هذا اليمين الملعونة؟ أو نقل الناقلون كلمة تقارب معنى هذه الكلمة المفتونة؟ أو بلغ مفتخر الى ما بلغ اليه هذا المختال الفخور ؟ أووصل من يفجر في ايمانه الى ما يقارب هذا الفجور ؟ وكل عاقل يعلم أن أحدنا لو حلف ان ابنه أو أباه لا يعلم من نفسه الا ما يعلمه هو لكان كاذبا في يمينه فاجرا فيها. لأن كل فرد من أفراد الناس ينطوي على صفات وغرائز لا يحب أن يطلع عليها غيره، ويكره أن يقف على شيء منها سواه. ومن ذا الذي يدري بما يجول في خاطر غيره ويستكن في ضميره ؟ ومن ادعى علم ذلك وانه يعلم من غيره من بني آدم ما يعلمه ذلك الغير من نفسه ، ولا يعلم ذلك الغير من نفسه الا ما لا يعلمه هذا المدعي ؛ فهو اما مصاب العقل، يهذي بما لا يدري، ويتكلم بما لا يفهم، أوكاذب شديد الكذب عظيم الافتراء، فان هذا أمر لا يعلمه غير الله سبحانه، فهو الذي يحول بين المرء وقلبه، ويعلم ما توسوس به نفسه، وما يسر عباده وما يعلنون، وما يظهرون وما يكتمون، كما أخبرنا بذلك في كتابه

(١) يعني الجبائي. وانما جاء بالشاهد من قول المعتزلة لفظاعته ولأن أهل وطنه (اليمن) من الزيدية لا يزالون يأخذون بأقوالهم . وما من فرقة من الفرق الا ولها شذوذ في هذه المسائل ، حتى لم يسلم منه من سموا أنفسهم الأثرية أو الحنابلة ، فان منهم من بالغ في الرد على غيره ، حتى قال ما لم يقله سلفه، وكذلك الاشعرية الذين حاولوا الجمع بين المأثور والمعقول

العزيز في غير موضع. فقد خاب وخسر من أثبت لنفسه من العلم مالا يعلمه الا الله سبحانه من عباده، فما ظنك بمن تجاوز هذا وتعداه وأقسم بالله ان الله لا يعلم من نفسه الا ما يعلمه هو؟ ولا يصح لنا ان نحمله على اختلال العقل؛ فلو كان مجنونا لم يكن رأسا يقتدي بقوله جماعات من أهل عصره ومن جاء بعده، وينقلون كلامه في الدفاتر، ويحكون عنه في مقامات الاختلاف

ولعل أتباع هذا ومن يقتدي بمذهبه لو قال لهم قائل وأورد عليهم مورد قول الله عز وجل (ولا يحيطون به علما — وقوله — ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء) وقال لهم هذا يرد ما قاله صاحبهم ويدل على أن يمينه هذه فاجرة مفتراة — لقالوا: هذا ونحوه مما يدل دلالته ويفيد مفاده من المتشابه الوارد على خلاف دليل العقل المدفوع بالاصول المقررة

وبالجملة فاطالة ذيول الكلام في مثل هذا المقام إضاعة للاوقات، واشتغال بحكاية الخرافات المبكيات لا المضحكات؛ وليس مقصودنا ههنا الا ارشاد السائل الى أن المذهب الحق في الصفات هو إمرارها على ظاهرها من دون تأويل ولا تحريف، ولا تكلف ولا تعسف، ولا جبر ولا تشبيه ولا تعطيل، وان ذلك هو مذهب السلف الصالح الصحابة والتابعين وتابعيهم

فان قلت: وماذا تريد بالتعطيل في مثل هذه العبارات التي تكرّرها؛ فان أهل المذاهب الاسلامية يتنزهون عن ذلك ويتحاشون عنه، ولا يصدق معناه ويوجد مدلوله الا في طائفة من طوائف الكفار، وهم المنكرون للصانع (قلت) ياهذا ان كنت ممن له إلمام بعلم الكلام، الذي اصطلح عليه طوائف من أهل الاسلام فانه لا محالة قد رأيت ما يقوله كثير منهم، ويذكرونه في مؤلفاتهم، ويحكونه عن أكابرهم، ان الله سبحانه وتعالى وتقدس لا هو جسم ولا جوهر ولا عرض ولا داخل العالم ولا خارجه (١) فأنشدك الله أي عبارة تبلغ مبلغ هذه العبارة في النفي؟ وأي مبالغة في الدلالة على هذا النفي تقوم مقام هذه المبالغة؟ فكان هؤلاء في فرارهم من شبهة

(١) قولهم هذا له تتمة وهي: ولا هو متصل به ولا هو منفصل عنه. ولا مباين له ولا محايث له، ولا هو فينا ولا خارج عنا

التشبيه الى هذا التعطيل كما قال القائل:

فكنت كالساعي الى منعب　　موائلا من سبل الراعد [1]

أو كالمستجير من الرمضاء بالنار، والهارب من لسعة الزنبور الى لدغة الحية، أو من قرصة النملة الى قضمة الاسد

وقد كان يغني هؤلاء وأمثالهم من المتكلمين المتكلفين كلمتان من كتاب الله تعالى وصف بهما نفسه، وأنزلهما على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وهما (ولا يحيطون به علما — و — ليس كمثله شيء) فان هاتين الكلمتين قد اشتملتا على فصل الخطاب، وتضمنتا ما يغني أولي الالباب، السالكين في تلك الشعاب والهضاب، الصاعدين في متوعرات هاتيك العقاب

فالكلمة الاولى منهما دلالة بينة على ان كل ما تكلم به البشر في ذات الله وصفاته على وجه التدقيق، ودعاوي التحقيق، فهو مشوب بشعبة من شعب الجهل، مخلوط بخلوط هي منافية للعلم مباينة له، فان الله سبحانه قد أخبرنا انهم لا يحيطون به علما، فمن زعم ان ذاته كذا او صفته كذا؛ فلا شك ان صحة ذلك متوقفة على الاحاطة. وقد نفيت عن كل فرد، لأن هذه القضية هي في قوة: لا يحيط به فرد من الافراد علما. فكل قول من اقوال المتكلفين صادر عن جهل، اما من كل وجه او من بعض الوجوه، وما صدر عن جهل فهو مضاف الى جهل، ولا سيما اذا كان في ذات الله وصفاته. فان في ذلك من المخاطرة بالدين ما لم يكن في غيره من المسائل. وهذا يعلمه كل ذي علم ويعرفه كل عارف. ولم يحظ بفائدة هذه الآية ويقف عندها ويقتطف من ثمارها، الا المرون للصفات على ظاهرها، المريحون انفسهم عن التكلفات والتعسفات، والتأويلات والتحريفات، وهم السلف الصالح كما عرفت، فهم [illegible] اعترفوا بعدم الاحاطة واوقفوا انفسهم حيث اوقفها الله. وقالوا: الله اعلم بكيفية

(١) المنعب المكان الذي يتفجر منه الماء المجتمع في حوض ونحوه. والموائل اللاجئ الى مأمن يأمن به من ضر أو شر يخافه. والمعنى فكنت كالهارب من مطر يخافه الى سيل متفجر يجرفه. ولعل «سبل» محرفة عن «سيله»

ذاته، وماهية صفاته. بل العلم كله له: وقالوا كما قال من قال، ممن اشتغل بطلب هذا المحال، فلم يظفر بغير القيل والقال:

العلم للرحمن جل جلاله وسواه في جهلاته يتغمغم
مالاعراب والعلوم وانما يسعى ليعلم انه لايعلم

بل اعترف كثير من هؤلاء المتكلفين بأنه لم يستفد من تكلفه وعدم قنوعه بما قنع به السلف الصالح الا مجرد الحيرة التي وجد عليها غيره من المتكلفين فقال:

وقد طفت في تلك المعاهد كلها وسرحت طرفي بين تلك المعالم
فلم ار الا واضعا كف حائر على ذَقَن اوقارعا سنّ نادم

***

وها أنا (ذا) اخبرك عن نفسي، واوضح لك ماوقعت فيه في امسي، فاني ايام الطلب وعنفوان الشباب، شغلت بهذا العلم الذي سموه تارة علم الكلام، وتارة علم التوحيد، وتارة علم اصول الدين؛ واكببت على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم، ورمت الرجوع بفائدة، والعود بعائدة، فلم اظفر من ذلك بغير الخيبة والحيرة؛ وكان ذلك من الاسباب التي حببت اليّ مذهب السلف، على اني كنت من قبل ذلك عليه، ولكن أردت أن ازداد فيه بصيرة وبه شغفا، وقلت عند النظر في تلك المذاهب:

وغاية ماحصلته من مباحثي ومن نظري من بعد طول التدبر
هو الوقف مابين الطريقين حيرة فما علم من لم يلق غير التحير
على انني قد خضت منه غماره وما قنعت نفسي بدون التبحر

***

وأما الكلمة الثانية وهي (ليس كمثله شيء) فبها يستفاد نفي المماثلة في كل شيء. فيدفع بهذه الآية في وجه المجسمة، ويعرف به الكلام عند وصفه سبحانه بالسميع والبصير، وعند ذكر السمع والبصر واليد والاستواء ونحو ذلك مما اشتمل عليه القرآن والسنة، فيتقرر بذلك الاثبات لتلك الصفات، لا على وجه المماثلة والمشابهة للمخلوقات. فيندفع به جانبي[1] الافراط والتفريط، وهما المبالغة في الاثبات المفضي الى التجسيم، والمبالغة

(١) كذا والصواب « جانبا » لانه فاعل يندفع، الا ان يكون في الكلام نقص سقط به فاعل يندفع

في النفي المفضية الى التعطيل، فيخرج من بين الجانبين، وغلو الطرفين، حقية مذهب السلف الصالح، وهو قولهم باثبات ما أثبت لنفسه من الصفات على وجه لا يعلمه الا هو، فانه القائل (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)

ومن جملة الصفات التي أمرّها السلف على ظاهرها وأجروها على ما جاء به القرآن والسنة من دون تكلف ولا تأويل، صفة الاستواء التي ذكرها السائل فانهم يقولون نحن نثبت ما أثبته الله لنفسه، من استوائه على عرشه، على هيئة لا يعلمها الا هو، وفي كيفية لا يدري بها سواه[1] ولا نكلف أنفسنا غير هذا، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته، ولا يحيط عباده به علما

وهكذا يقولون في مسئلة الجهة التي ذكرها السائل وأشار الى بعض ما فيه دليل عليها . والادلة في ذلك طويلة كثيرة في الكتاب والسنة، وقد جمع أهل العلم منها — لاسيما أهل الحديث — مباحث طوّلوها بذكر آيات قرآنية وأحاديث صحيحة، وقد وقفت من ذلك على مؤلف بسيط في مجلد جمعه مؤرخ الاسلام الحافظ الذهبي استوفى فيه كل ما فيه دلالة على الجهة من كتاب أو سنة أو قول صاحب[2] والمسئلة أوضح من أن تلتبس على عارف، وأبين من أن يحتاج فيها الى التطويل، ولكنها لما وقعت فيها تلك القلاقل والزلازل الكائنة بين بعض الطوائف الاسلامية ، كثر الكلام فيها وفي مسئلة الاستواء وطال، خصوصا بين الحنابلة وغيرهم من أهل المذاهب . فلهم في ذلك تلك الفتن الكبرى، والملاحم العظمى، وما زالوا هكذا في عصر بعد عصر

(١) انما يذكر لفظ الهيئة والكيفية في هذا المقام كما يذكر لفظ الصفة ، بناء على ان ما يستعمل في الكلام عن الباري تعالى من الالفاظ انما يشار بها اشارة الى المعنى الشريف الذي يعرفه الخلق من أنفسهم مع نفي التشبيه والتمثيل من كل وجه بناء على ماثبت من التنزيه عقلا ونقلا . ومن العلماء من يعبر عن مذهب السلف بنفي الكيف لا باثباته مع نفي العلم به ، وهو ما عبروا عنه بالبلكفة المنحوته من قولهم : بلا كيف

(٢) قد طبع هذا الكتاب في مطبعة المنار . وفيه أيضا ما نقل عن أشهر علماء السلف ومن بعدهم من كبار الفقهاء والمتكلمين في اثبات الصفات

والحق هو ما عرفناك من مذهب السلف الصالح : فالاستواء على العرش ، والكون في تلك الجهة، قد صرح به القرآن الكريم في مواطن يكثر حصرها ؛ ويطول نشرها. وكذلك صرح به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غير حديث، بل هذا مما يجده كل فرد من أفراد المسلمين في نفسه، ويحسه في فطرته، وتجذبه اليه طبيعته، كما تراه في كل من استغاث بالله سبحانه ، والتجأ اليه ووجه أدعيته الى جنابه الرفيع، وعزه المنيع. فانه يشير عند ذلك بكفه ، أو يرمي الى السماء بطرفه، ويستوي في ذلك عند عروض أسباب الدعاء، وحدوث بواعث الاستغاثة، ووجود مقتضيات الانزعاج، وظهور دواعي الالتجاء، عالم الناس وجاهلهم، والماشي على طريقة السلف ، والمقتدي بأهل التأويل ، القائلين بأن الاستواء هو الاستيلاء — كما قاله جمهور المتأولين — أو الاقبال — كما قاله أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج والفراء وغيرهم — أو كناية عن الملك والسلطان[1] — كما قاله آخرون — فالسلامة والنجاة في امرار ذلك على الظاهر والاذعان بالاستواء والكون[2] على ما نطق به الكتاب والسنة من دون تكييف ولا تكلف ولا قيل ولا قال . ولا فضول في شيء من

---

(١) هذا القول لا ينافي إمرار اللفظ على ظاهره ، والتسليم باستواء يليق بالرب ويفوض اليه علم كنهه ، لان الكناية لا تنافي الحقيقة كما ينافيها المجاز عند الجمهور المانعين من جمعه معها . فذكر الاستواء في القرآن في سياق خلق السموات والارض يفيد معنى القيام بأمر الملك وتدبيره، وصرح به في سورة يونس فقال (١٠ : ٣ ثم استوى على العرش يدبر الامر) وهذا المعنى هو الذي يتبادر الى فهم كل عربي قح من كلمة استوى فلان على عرش الروم أو الفرس مثلا . فهو لا يفكر عند سماع الكلمة في كيفية الكرسي الخاص بملك تلك البلاد، ولا في كيفية جلوس الملك عليه . وانما يفكر في المراد من هذا التعبير . ولو ان خادما من خدم قصر الملك جلس على عرشه عند تنظيف الحجرة التي هو فيها لا يقال فيه انه استوى على عرش تلك المملكة . فاذا قلنا انه ينبغي لنا في تدبر آيات الاستواء على العرش ان نفكر في لازم الاستواء وهو الانفراد بالملك والسلطان والتدبير، لم نكن بذلك متأولين للآيات، ولا خارجين عن مذهب السلف في امرارها كما جاءت، من غير ان نجيز لأنفسنا البحث عن كيفية ذلك الاستواء من حيث معناه الحقيقي

(٢) لعله سقط من ههنا « في جهة العلو »

المقال ، فمن جاوز هذا المقدار بافراط أو تفريط فهو غير مقتد بالسلف ولا واقف في طريق النجاة ، ولا معتصم عن الخطأ ، ولا سالك في طريق السلامة والاستقامة

وكما نقول هكذا في الاستواء والكون في تلك الجهة فكذا نقول في مثل قوله سبحانه (وهو معكم أينما كنتم — وقوله — ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم) وفي نحو (ان الله مع الصابرين — ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) الى ما يشابه ذلك ويماثله ويقاربه ويضارعه ، فيقول في مثل هذه الآيات: هكذا جاء القرآن ان الله سبحانه مع هؤلاء ، ونتكلف بتأويل ذلك كما يتكلف غيرنا بأن المراد بهذا الكون وهذه المعية هو كون العلم ومعيته ، فان هذه شعبة من شعب التأويل تخالف مذاهب السلف ، وتباين ما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم (١)

واذا انتهيت الى السلا مة في مداك فلا تجاوز

وهذا الحق ليس به خفاء فدعني من بُنيات الطريق

وقد هلك المتنطعون ، ولا يهلك على الله الا هالك وعلى نفسها براقش تجني . وفي هذه الجملة وان كانت قليلة ما يغني من يشح بدينه ويحرص عليه عن تطويل المقال وتكثير ذيوله وتوسيع دائرة فروعه وأصوله . والمهدي من هداه الله ، والله أعلم . انتهى

فتاوى المنار

(س ٢٣ و ٢٤) من صاحب الامضاء الرمزي في سمبس برنيو (جاوه)

حضرة العلامة الكبير ، والامام الجليل ، استاذنا السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار الأغر نفعني الله والمسلمين بوجوده الشريف آمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فياسيدي الاستاذ نرجو من فضيلتكم التكرم علي بأن تجيبوني عن الاسئلة الآتي ذكرها جوابا مقنعا ولكم الفضل والشكر وهي:

(١) ورد عن الامام أحمد وغيره من علماء السلف جعل المعية بمعنى العلم فصار هذا التأويل مما يعترف به الحنابلة والاثريون ، وانما ألجأهم اليه رد قول الجهمية وغيرهم انه تعالى في كل مكان . وقد نقل الذهبي ذلك في كتابه المشار اليه آنفاً عن كثيرين

(ا) ماتقولون في قول الفقهاء : — لايجوز تحليف القاضي ولا الشهود وان كان ينفع الخصم تكذيبهما أنفسهما لأن منصبهما يأبى ذلك ولأن التحليف كالطعن في الشهادة أو في الحكم . فاذا علم الشاهد أو القاضي أنه يحلف امتنع الاول من الشهادة والثاني من الحكم فيؤدي ذلك الى ضياع حقوق الناس ، وهذا فساد علم . فهل هذا القول صحيح ؟ وقد جرت الحكومة الهولاندية بتحليف الشهود قبل أن يؤدوا الشهادة سواء كانوا صادقين أو كاذبين — فرأى كثير من عمال الحكومة أن ذلك هو الاحسن والاحوط والاوفق لهذا العصر . والمرجو من فضيلة سيدي الاستاذ ابداء رأيه السديد في هذه المسألة بالحجة والبرهان .

(ب) هل من العقل والحكمة ومن مقاصد الشريعة الاسلامية ماشترطه الفقهاء في الهبة من أنها لا تصح الا بايجاب وقبول ولا تلزم الا بقبض الموهوب له باذن الواهب ؟ قال في بداية المجتهد : وأما الهبة فلا بد من الايجاب فيها والقبول عند الجميع ..... وأما الشروط فأشهرها القبض . أعني أن العلماء اختلفوا هل القبض شرط في صحة العقد أم لا ؟ فاتفق الثوري والشافعي وأبو حنيفة أن من شرط صحة الهبة القبض وأنه اذا لم يقبض لم يلزم الواهب ، وقال مالك ينعقد بالقول ويجبر على القبض كالبيع — الى قوله : — فمالك القبض عنده في الهبة من شروط التمام لا من شروط الصحة ، وهو عند الشافعي وأبي حنيفة من شروط الصحة . وقال أحمد وأبو ثور تصح الهبة بالعقد ، وليس القبض من شروطها أصلا . لا من شروط تمام ولا من شروط صحة اه فأي الاصح من هذه الاقوال المختلف فيها ؟ أ القول باشتراط القبض ؟ أم القول بعدم اشتراطه ؟ وهل يصح أن يحتج من اشترط القبض في الهبة بحديث أبي بكر انه كان نحل عائشة جذاذ عشرين وسقا من مال الغابة فلما حضرته الوفاة قال : — والله يابنية ماأحد أحب الي غنى بعدي منك . ولا أعز علي فقرا بعدي منك . وإني كنت نحلتك جذاذ عشرين وسقا فلو كنت جذذتيه واحتزتيه كان لك . وانما هو اليوم مال وارث ؟ وهل صح ما استدلوا به على أن القبض شرط في صحة الهبة من خبر أنه صلى الله عليه وسلم أهدى للنجاشي تلاثين أوقية مسكا فلم نجد [illegible] صل اليه فسمه (ص) بين نسائه ؟

هذا وأرجو فضيلتكم بيان هذه المسائل على قاعدة (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)　　(م . ب . ع)

(تحليف القاضي والشهود)

(ج) القول بأن تحليف القاضي والشهود لايجوز شرعا لما ذكر من العلل — لم يظهر لناوجه صحته. فقولهم: ان ذلك مما يأباه منصبهما. — لانعرف له مستندا في الكتاب والسنة ، وما يليق بالمنصب وما لايليق به ليس أمرا ثابتا مطردا دائما ، بل هو مما يختلف باختلاف العرف والعادة ويتغير آنا بعد آن ، كما يعهد من الناس في الامكنة المختلفة والازمان . مثال ذلك ان العرف والعادة في مصر والآستانة والشام ان لايخرج القاضي الشرعي والمفتي وكبار العلماء الى زيارة أحد بغير عمامة ، وهذه عادة قديمة حتى عد بعض العلماء من اعذار ترك الجمعة والجماعة فقد العمامة اللائقة بأمثال هؤلاء . ولكن هذه العادة لا تلتزم في الهند فقد يخرج كبار العلماء من بيوتهم الى زيارة بعض الاخوان بغير عمائم ، وانما يضعون على رؤسهم نوعا من الكمات الرقيقة (الكمة بالضم شيء مستدير يوضع على الرأس ومنه ما يسمى في مصر طاقية وفي غيرها عراقية) وقد ورد ان النبي (ص) خرج مع بعض أصحابه لزيارة وليس على رءوسهم شيء .

وقولهم ان التحليف كالطعن في الشهادة أو الحكم فممنوع. وقد يقال انه تأكيد لهما . وأما قولهم ان القاضي والشاهد يمتنعان من القضاء والشهادة اذا علما أنهما يحلفان، فهو من النظريات المنقوضة بما عليه عمل كثير من الامم الآن. فالحكومة العثمانية والحكومة المصرية قد جرتا على تحليف الشهود ولم يمتنعوا ، وعلى تحليف من تسند اليهم المناصب الكبيرة يمين الاخلاص لرئيس الحكومة (السلطان) ولو قالوا ان التحليف لمن ذكر لايجب شرعا لما وجدنا الى مخالفتهم سبيلا ، ولكن نفي الجواز لايسلم الا بدليل شرعي

هذا وان لتأكيد الشهود شهادتهما بالقسم أصلا في القرآن كما ترى في شهادة الوصية (فيُقسمان بالله ان ارتبتم لانشتري به ثمناً — فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما) وقد قال تعالى بعد بيان أحكام هذه الشهادة معللا لها (ذلك أدنى